المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

بوادر أزمة سياسية مع اقتراب موعد الانسحاب الأميركي 2

الإهمال الحكومي تدمر صروحا ثقافية وفنية كبيرة 7

خبراء: المشهد الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ شهد إجراءات ترقيعية 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2095) السنة الثامنة - السبت (9) نيسان 2011

غيتس يحث العراقيين على طلب التمديد.. الحكومة: لا بقاء للقوات الأميركية بعد ٢٠١١

□ بغداد / المدى

نفى الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا الأنباء التي تحدثت عن فرض حظر للتجوال اليوم السبت ويوم غد الأحد، مؤكدا عدم وجود خطط لفرض هذا الحظر على الأشخاص والسيارات أو قطع للجسور خلال هذين اليومين.

وأشار إلى أن الإجراءات خلالهما ستكون طبيعية وتتركز على تفتيش الأشخاص والعجلات. لكنه عادة ما تفرض القوات الأمنية طوقا حول ساحة التحرير وتغلق الطرقات المؤدية إليها بالأسلاك الشائكة لعرقلة وصول المواطنين من أنحاء العاصمة إلى الساحة للمشاركة في احتجاجات أيام الجمعة المستمرة منذ ٢٥ شباط الماضي.

ومن جهته ترأس رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي في مقر وزارة الدفاع اجتماعا أمس الأول تم خلاله بحث "مستجدات الوضع الأمني وكيفية الحفاظ على المكتسبات الأمنية المتحققة". ودعا المالكي القوات الأمنية إلى عدم التراخي والتهاون في أداء الواجب وحثهم على مواصلة العمل وان يكونوا في أقصى حالات اليقظة والحذر ومتابعة الظواهر التي تحاول الإخلال بالأمن.

في الوقت نفسه اصدر ناشطون شباب بيانات تدعو لتظاهرات اليوم السبت تندد بالوجود الامريكي.

وقال شباب نصب الحرية في بيان تلقت المدى نسخة منه اليوم "نؤكد استمرار هذه الثورة السلمية حتى تحقيق أهدافنا في التحرير وطرد الساسة الفاسدين، وأن جماهيرها الغفيرة ستبقى في حال التظاهر حتى ينال الشعب حقوقه الكاملة في الاستقلال والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية".

ومن جانبهم خاطب "شباب ساحة التحرير" الساسة العراقيين قائلين "نحن شباب العراق الذين كبرت أعمارنا الغضة تحت الضغائن وجدران الطائفية التي أردتم منها عزلنا عما يجري من سلب ونهب لأصواتنا ولحقوقنا ولأموالنا ولحياتنا التي ملت حروب الإخوة الأعداء ملت اتفاقاتكم وكأنكم في بورصة ومزاد رخيص للوطن و للدم والإنسان العراقي".

وأكدوا أن "الاحتجاجات والتظاهرات السلمية ستستمر وستكبر وستعلو ولن تتوقف أبدا حتى تطلقوا سراح الوطن وبتداول سلمي دون السماح لكم بإراقة قطرة دم عراقي حرمناها نحن شباب العراق ونحرمها.

ومن جهته أكد التيار الصدري ان تظاهرة اليوم في بغداد مخصصة للمطالبة بخروج القوات الاميركية من البلاد.

وأشار التيار الصدري إلى أن هناك استعدادات واسعة جرت لهذا اليوم "٩ نيسان".

وأضاف قيادي في التيار "إننا متفائلون بان هذا العام سيكون الأخير للوجود الأجنبي في العراق" وهذه المرة ستكون هذه الوقفة سلمية بحتة من خلال التجمع المليوني الذي ستشهده ساحة الفردوس وسط بغداد.

من جانب آخر حث وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، أمس الجمعة، المسؤولين العراقيين على الإسراع بمطالبة الولايات المتحدة الأميركية بتمديد بقاء قسم من جنودها بعد العام ٢٠١١، مؤكداً أن الوقت بدأ ينفذ في واشنطن. وقال غيتس خلال تفقده قوات بلاده المتمركزة في قاعدة ماريز بمدينة الموصل إن "رسالته الأساسية لهم (الحكومة العراقية) هي أن الولايات المتحدة منفتحة على احتمال بقاء قواتها في عدة مناطق يحتاجونها"، مؤكداً أنه "يتعين عليهم طلب ذلك كون الوقت ينفذ في واشنطن". وكانت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون قد أعلنت، عن الاستعداد لبحث تمديد وجود قواتها في العراق في حال طلب ذلك، مشيرة إلى وجود اهتمام في هذا الجانب، فيما أكدت الحكومة العراقية رفضها الشديد لبقاء القوات الأميركية على أراضيها بعد العام ٢٠١١ الحالي، معتبرة أن هذه الخطوة ستتسبب بمشاكل داخلية وإقليمية للعراق.

وأضاف غيتس أن "وجود القوات الأميركية سيقتصر على قسم منها"، مستدركا بالقول أن "الأمر يعود للعراقيين في تلك المسألة"، بحسب قوله. وأعرب غيتس عن "اعتقاده بأن مطالبة الحكومة العراقية بتمديد بقاء القوات الأمريكية ستشكل جزءا من المفاوضات حول بقاء قوة محددة في العراق وتحديدها بعامل زمني أو الاستمرار في تقديم النصح والمساعدة كما يحدث في البلدان الأخرى".

□ متظاهرون في ساحة التحرير يوم أمس.. (أ.ف.ب)

الافتتاحية

أزمة الحكم ومظاهر تفاقمها: (١)

التنافس على إفشال الحكومة وإسقاطها

■ بقلم / فخري كريم

في الوقت الذي تزداد فيه النقمة الشعبية على تدهور الخدمات وسوء الأحوال المعيشية، واتساع دائرة الفساد وعدم وضع حد لمسلسل الإرهاب وقطع دابره، يشتد الصراع بين أطراف الحكم وتدورُ المناورات خلف الكواليس ويجري التداول بين فرقاء التحالف الواحد، ومع الخصوم حول سبل إسقاط الحكومة الحالية، وتدبير اصطفاف مريح للمرحلة التالية.

ينخرط الجميع في هذا المسعى، بصيغ وهمة تنسجمان مع نفوذ وموقع كل طرف ودوره المحتمل القادم، وفقاً لحساباتِه ومصالحه.

اللافت أن كل هذا يجري دونما أي حسبان لانعكاساته على الوضع القائم وقدرته على تخفيف أو مفاقمة مظاهر الأزمة أو الأزمات المستفحلة في البلاد ومدى استجابة نتائجه لمطالب المواطنين أو تعارضها معها. ويبدو واضحا للعيان أن المراهنة على إنجاح هذا المسعى تعتمد، ولو ضمنيا، على شل قدرة مؤسسات الدولة وتجميد الأوضاع في مرافقها على ما هي عليه، والحيلولة دون اتخاذ أية خطوة باتجاه تلبية المطالب التي عبرت عنها قوى الاحتجاج الشعبية في سائر المحافظات وسقط جرّاءها عشرات الشهداء ومئات الجرحى.

إن الحراك والتجاذبات تتجاوز، كما كانت عليه الأحوال منذ "العهد الوطني" العتيد، المصالح المباشرة للمواطنين، لتتركّز على الحصص والمغانم والمواقع ومراكز القرار التي تتحقق من خلالها المصالح الضيّقة، ولو على حساب لوعة ومعاناة المواطنين واستمرار الأجواء السلبية المحيطة بهم والمجبطة لآمالهم.

وإذا كان منطقياً من باب المصالح المحسوبة أن تنساق الأطراف والملل المتحالفة والمتخالفة في هذه المناورات والصفقات، فان دخول الحكومة أو المالكي تحديداً كطرف ضالع فيها، في الضفة الأخرى، مدعاة تعبير عن عمق الأزمة من جانب وتساؤل من جانب ثان عن الإمكانية الفعلية المتاحة لتجاوز الأزمة السياسية المخيِّمة على البلاد في وقت قريب.

إن المقدمات المنطقية للأزمة القائمة، ليست مجهولة أو مفاجئة، فقد نشأت مع التحضيرات الأولية لإعلان القوائم الانتخابية، وتشكيل الكتل المتنافسة، والولادات العسيرة أو القيصرية لبعضها، وطابع الإقحام والإجبار لبعضها الآخر. ولا ينبغي استبعاد تأثير العامل الخارجي ودوره في "تخليق" بعض التكوينات المتنافرة من حيث المصالح والتطلعات، دون مراعاة الطابع الوقتي لاصطفافاتها "انتخابياً" وتفاعل تناقضاتها مع اقتراب لحظة الاستحقاقات الانتخابية، والجلوس حول طاولة تقاسم السلطة.!

لقد اتضح من سير عمليات إعداد القوائم الانتخابية والتحالفات المتنافسة، أنها كانت تدور حول محور واحد، يستهدف تغيير الاصطفاف الحكومي، ومقاومة عودة السيد نوري المالكي شخصياً إلى رئاسة الحكومة، انطلاقاً من تقييم تجربته في الدورة المنتهية، وما يشخصه خصومه من نزوعه الفردي في إدارة الحكومة، وميله نحو الهيمنة على مصادر القرار في شتى مرافق الدولة وإحكام سيطرته عليها وعزل الآخرين وتهميشهم. ولم يقتصر الصراع حول هذا المحور على الطرف المنافس، المختلف سياسياً من حيث التوجهات والأهداف، بل شمل قوى التحالف الوطني وفرقاءه من "الأخوة الأعداء"، مما عقد المشهد إلى ابعد الحدود، وأضفى عليه طابع الأزمة المهددة بتعطيل العملية السياسية، وربما إجهاضها.

في مثل هذه التجاذبات، وفي ظل الأزمة التي أنتجتها، تمت الولادة العسيرة لحكومة المالكي الثانية، تحيط بها الشكوكية والقبول "الممتنع" بالشراكة التي لم تكتمل الحكومة بسببها حتى الآن، وفي أهم مفصل فيها، الوزارات الأمنية والدفاع. وأدت إلى تشكيلة هزيلة حملت معها عناصر فشلها وسقوطها.

وخلافاً لأي منطق سياسي مألوف ومتعارف عليه في التجارب السياسية، فان كلا الطرفين المتشاركين في الحكومة: "المعارضة المضمرة" ورأس الحكومة، يتربصان ببعضهما ويعملان خفية لإسقاطها ، كل "لغرض في نفس يعقوب"! فما هي الدوافع الحقيقية المحركة لكل طرف، وهل ينطوي مشروع أي منهما على عناصر إنهاء الأزمة وتفكيكها والدفع باتجاه استعادة المبادرة لاستكمال بناء الدولة المدنية الديمقراطية المنتظرة، وتهدئة خواطر الناس المغلوبة على أمرها وتحقيق مطالبها..!؟

□ يتبع..

اغتيال مدير قناة المسار بالاسلحة الكاتمة

□ متابعة/ المدى

اغتالت مجموعة مسلحة أمس الجمعة كلا من مدير فضائية المسار ومدير الدائرة المالية والإدارية في هيئة السجناء السياسيين جنوب بغداد.

وقال المصدر في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "الهجوم المسلح الذي نفذه مجهولون بأسلحة كاتمة للصوت، صباح اليوم، على مدير فضائية المسار طه جعفر لدى مروره على الطريق العام في منطقة عويريج جنوب بغداد، أسفر عن مقتله ومدير هيئة السجناء السياسيين عبد فرحان نياب الذي كان برفقته".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوات الأمنية فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

وكان مصدر في الشرطة العراقية أفاد بأن مدير قناة المسار الفضائية طه جعفر ومدنياً يرافقه قتلا، صباح امس، بهجوم مسلح نفذه مجهولون بأسلحة كاتمة للصوت لدى مروره على الطريق العام في منطقة عويريج جنوب بغداد.

يشار إلى أن مصدراً رفيع المستوى في وزارة الداخلية كشف عن مخطط أعدته الجماعات الإرهابية لاستهداف المواطنين بالأسلحة الكاتمة، فيما كشف عضو اللجنة الأمن والدفاع اسكندر ونوت في وقت سابق عن تقديم لجنته مقترحا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة للحد من أعمال القتل بالكاتم. يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات الأخرى تشهد منذ نحو الشهر تصعيداً بأعمال العنف التي أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء المرشحين لتولي الوزارات الأمنية حتى الآن.

جمهورية العراق
وزارة النفط

إعلان

قطوعات تجهيز غير أصولية (مزورة)

لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض ضعاف النفوس من أعداء العراق الذين يحاولون التلاعب بالمال العام بترويج قطوعات غير أصولية (مزورة) لبيع النفط الأسود وكذلك النفط الخام.

وبصدد ذلك تود وزارة النفط ان تؤكد لكافة الأشخاص من العراقيين وغيرهم والشركات المحلية والدولية ان هذه القطوعات غير قانونية لمخالفتها التعليمات والضوابط النافذة الخاصة بتجهيز المادتين المذكورتين آنفاً.

لذا تهيب وزارة النفط بالمعنيين بعدم اعتماد أي قطوعات تجهيز ومن أي جهة كانت إلا بعد التأكد من صحتها.

كما تؤكد وزارة النفط ان الآلية المتبعة في بيع النفط الخام تتم من خلال لجنة يترأسها معالي وزير النفط في شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، أما فيما يخص تجهيز مادة النفط الأسود (الذي توقف تجهيزه إلى الشركات الدولية منذ نيسان ٢٠٠٩) فإن التجهيز يكون لوزارة الكهرباء (لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية)، ولمعامل الطابوق والجص المحلية بعد تأييد عملها من مديرية التنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية وتجهز هذه الجهات عن طريق شركة توزيع المنتجات النفطية إحدى تشكيلات وزارة النفط العراقية.

وبخلاف ما تقدم أعلاه فإن وزارة النفط غير مسؤولة عن أية قطوعات تجهيز خارج الضوابط الخاصة بوزارة النفط وتتحمل الجهة المخالفة أو التي تتداول القطوعات غير القانونية (المزورة) كامل المسؤولية الجزائية والمدنية.

وزارة النفط

شملت التعويض والرواتب التقاعدية لذويهم

حقوق الإنسان: إصدار ٣٠٠٠ قرار لضحايا الإرهاب

□ بغداد / المدى

حصرت وزارة حقوق الإنسان تعويض عوائل ضحايا العمليات الإرهابية بغير الموظفين في دوائر الدولة، مشددة على تصديق ٣٠٠٠ قرار بهذا الخصوص.

المتحدث باسم الوزارة كامل أمين أشار في تصريح لـ"المدى" أمس إلى انه بموجب قانون ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية، فضلا عن الذين قتلوا عن طريق الخطأ من قبل القوات الأجنبية أو القوات الأمنية العراقية، سيتم المصادقة على عدة قرارات من أهمها تعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وصرف الفروقات، إضافة إلى تخصيص رواتب تقاعدية لذويهم، ورسم آلية خاصة لتعويض ضحايا العمليات الإرهابية لغير العاملين في مؤسسات الدولة لان موظفي مؤسسات الدولة يتم تعويضهم عن طريق دوائرهم التي يعملون فيها.

وأضاف أمين انه تم تشكيل لجنة مركزية لتنفيذ هذه القوانين، فضلا عن لجان فرعية منتشرة في جميع المحافظات تقوم بتسلم طلبات ذوي الضحايا، مشيرا إلى أن هذه اللجان تتسلم الطلبات وترفعها إلى اللجنة المركزية للمصادقة عليها.

وأكد أمين أن هذه اللجنة بعد أن تم اختيار موقع ثابت لها تسلمت الطلبات وستصادق على ٣٠٠٠قرار بخصوص تعويض ضحايا الإرهاب لغرض إجراء التعويض بالتعاون مع وزارة المالية.

وكانت الوزارة قد أكدت رصد المالية المبالغ اللازمة لتقديم التعويضات، مبينا أنه تم رصد مبلغ خمسة ملايين لذوي الشهداء ومبالغ أخرى تقدر بحسب نسب الإعاقة لمن أصيبوا بها بشكل دائم، فيما سيتم تعويض الأضرار المادية التي لحقت بالمواطنين في مرحلة ثانية.

ويتضمن قانون تعويض ضحايا الإرهاب صرف مبلغ خمسة ملايين دينار عراقي وراتب تقاعدي لعائلة الشهيد، وتعويض من لحق بهم عجز جسدي أو إعاقة دائمة بمبلغ لا يزيد عن خمسة ملايين ولا يقل عن مليوني دينار عراقي، كما يتضمن القانون تعويض المباني والدور التي دمرت أو أحرقت بسبب العمليات العسكرية، بالإضافة إلى تعويض من لحق بهم ضرر من خلال تركهم الوظيفة أو الدراسة.

بعد ثماني سنوات على التخلص من الدكتاتورية

الإعلام بين تقييد السلطة وطموح الحرية

□ بغداد / المدى

اعتقالات وإغلاق مؤسسات وتهديد أخريات، هذه صورة الإعلام بعد ثماني سنوات من إزاحة "صدام" عن السلطة. مراقبون يؤكدون أن طفرة نوعية قد حدثت بعد التاسع من نيسان ودخلت البلاد في الإعلام الحر الذي يتسابق للحصول على المعلومة، مقابل "تستر" المسؤول على مؤسسته ووزارته واحتكار المعلومات، وسوء تصرف من قبل بعض الجهات الحكومية خاصة في التعامل مع الصحفيين في التظاهرات الأخيرة، جعلت الآراء تتناقض فيما بينها حول مدى حرية العمل الصحفي في العراق. من جانبها أشارت النائبة ناهدة الدايني إلى أن الإعلام حصل على فرصة كبيرة بعد سقوط الدكتاتورية في العمل بشكل حر دون قيود. الدايني أكدت في اتصال مع "المدى" إن الإعلاميين أصبحوا يتناولون في المادة التي يعرضونها على القراء أو المشاهدين الكثير من الانتقادات الجريئة دون الخوف من انتقام السلطة منهم ، وفسحوا المجال أيضا أمام النائب والمسؤول الحكومي ليتحدث عن رؤيته لسياسة الدولة وانتقاده للأخطاء، معتبرة أن للإعلام دورا كبيرا في إيصال صوت المسؤول إلى الشارع.

بينما صرح النائب عمار الشبلي من الائتلاف الوطني لـ(المدى) قائلاً: بعد التغيير أصبح الإعلام حرا بمعنى الكلمة، وأصبح الإعلامي يستطيع التكلم والكتابة عن أية ظاهرة، ويكشف التلاعبات في المال العام ومحاربة المرتشين من خلال فضحهم بوسائل الإعلام.

الشبلي أكد أن الإعلام اخذ دورا كبيرا في العراق بكشف المتلاعبين بالمال العام ووضع الإشارة أمام الأخطاء، وهو بتقدم وبتطور دائم، مشيرا إلى أن صحفا كثيرة أمثال "المدى" وغيرها كشفت الكثير من السلبيات وملفات الفساد وحققت نجاحا بمتابعة الجهات المختصة وكشف الجهات المتورطة.

□ التفاصيل ص٣